

من وثائق الصراع داخل المنظمة الماركسية - اللينينية المغربية "إلى الأمام"

اليمن الجديد: من الإصلاحية إلى خط الردة

بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة إلى الشباب المغربي والرأي العام الديمقراطي¹

إننا باعتبارنا مسؤولين و أعضاء سابقين في منظمة "إلى الأمام"، ساهمنا في صنع تجربتها القصيرة، و قضينا جزءا من تاريخنا النضالي، إلى أن أحدثت القطيعة السياسية و التنظيمية بيننا و بينها منذ نهاية 1976²، نعتبر أنفسنا ملزمين أمام الرأي العام الديمقراطي بإعلان موقفنا من تلك المنظمة، و من تجربتها السياسية و التنظيمية، و الأسباب التي دفعتنا إلى الإقدام على القطيعة النهائية معها.

1. صدرت هذه الوثيقة بتاريخ 22 فبراير 1980، و هي تمثل قمة ما وصل إليه التيار اليميني الإصلاحي داخل منظمة "إلى الأمام"، في إطار حربه و صراعه ضد الخط الثوري الماركسي - اللينيني داخل منظمة "إلى الأمام"، إنها وثيقة تؤرخ للحظة تاريخية أدت بالتيار اليميني الإصلاحي، بعد هزيمته و طرده من المنظمة في 12 نونبر 1979، بالانتقال إلى خط الردة و العداء للحركة الماركسية - اللينينية و لمنظمة "إلى الأمام"، و قد قام الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بقيادة عبد الرحيم بوعبيد، بطبع الوثيقة و نشرها و توزيعها على نطاق واسع، من أجل ضرب عصفورين بحجر واحد: مواجهة التيار المناضل داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، و الإجهاز على منظمة "إلى الأمام" الماركسية - اللينينية إسوة بحزب التحرر و الاشتراكية الذي كان آنذاك يشن حملات واسعة إيديولوجية و سياسية ضد منظمة "إلى الأمام". و يقول عبد الرحيم بوعبيد في هذا الصدد:

"لقد وصلتني في الحزب رسالة من بعض إخواننا، الذين لا زالوا في السجن، و نأمل أن تشملهم قرارات الإفراج التي شملت غيرهم ... هؤلاء كانوا يعتبرون أنفسهم متياسرين، و من حق كل واحد أن يسير في الاتجاه الذي يقتنع به، إلى أن نلتقي مرة أخرى في المسيرة الطويلة الحقيقية التي تميز المناضلين عن غيرهم. هؤلاء الإخوان، قاموا بفضل نزاهتهم الفكرية و جرأتهم، بممارسة نقد ذاتي، و أرسلوا لنا وثيقة، أعتبر أن على كل مناضل منا أن يطلع عليها، لأن الأمر يتعلق بشباب أدركو خطر الانتهازية السياسية، سواء كانت صادرة عن البرجوازية أو البيروقراطية أو التياسر. لهذا أيها الإخوان، أيها الأخوات، فإننا اليوم نطمئن على مسيرتنا النضالية التي جاءت بنتائج منذ أن قررنا سنة 1972 بأن نرفع الحجر البيروقراطي علينا كحزب" (من محاضرة لعبد الرحيم بوعبيد بالقنيطرة بعد توصله بالوثيقة و القيام بنشرها و توزيعها على أوسع نطاق).

2. إن الحديث عن القطيعة السياسية و التنظيمية في سنة 1976، مجرد كذب مفضوح لأن القطيعة لم تحصل إلا بعد أبريل 1979، و خاصة بعد طرد مجموعة اليمن بعد صدور قرارات 12 نونبر 1979

و إن تبليغ موقفنا هذا إلى الرأي الديمقراطي، أصبحت تفرضه الظروف باعتبار محاولات التعقيم و التشويه التي تستهدف موقفنا و آرائنا، و لقناعتنا بضرورة تعميم وجهة نظرنا في تجربة نعتبرها نموذجاً للفكر الانتهازي اليساري في البلاد، تجربة، قد تجد في الواقع الموضوعي من العوامل، ما يساعد على إعادة تكرارها، و لربما بأشكال أكثر طفولية.

1- ظروف نشأة منظمة إلى الأمام

لقد ظلت "إلى الأمام" منذ تأسيسها في صيف (غشت) 1970، تعيش أزمة سياسية مستمرة، لم تستطع تجاوزها باعتبارها أزمة بنيوية، لا ترتبط فقط بالتوجهات الإيديولوجية و السياسية التي سارت عليها، بل و ترتبط كذلك بوجودها كمنظمة، و بطبيعة المشروع السياسي الذي طرحته على نفسها منذ قيامها.

و إن الصراع الذي تفجر منذ سنة 1976 داخل مختلف المجموعات اليسارية بما فيها "إلى الأمام، و لم يبق صراعاً محدوداً في قضايا تتعلق بالتوجهات الإيديولوجية و التنظيمية لهذه المجموعات، بل شمل مختلف الإشكالات المرتبطة بوجودها و تاريخها و ظاهرة بروزها في المجتمع. و طبيعي أن يكون التاريخ موضوع صراع حاد، لما يرتبط به من آراء حول التاريخ الاجتماعي و السياسي للمجتمع بأكمله، و لما توظف في إطاره هذه الآراء من دفاع عن تصورات سياسية حول الوضع الحالي للبلاد، بما في ذلك وضع تلك المجموعات و آفاق مستقبلها.

إن الفكر التبريري يصعب عليه الصمود، عندما يوضع وجهاً لوجه أمام وقائع التاريخ، و الحقائق الموضوعية، و عندما توضع هذه، منطلقاً للجدال النظري و السياسي، و لوي عنق التاريخ من أجل الدفاع عن فكر، اختبر في الواقع و أثبت فشله التام، و عجزه عن حل أية مشكلة عملية، لن تكون نتائجهما أحسن من تلك التي أدى إليها. ذلك ما سنحاول تبيان من خلال عرض وجهة نظرنا في نشأة "إلى الأمام" والظروف التي أحاطت بها.

فلقد نشأت كغيرها من مجموعات الشباب، في إطار الظروف الاجتماعية و السياسية التي مر بها المجتمع المغربي، خلال سنوات 1970-1973، و التي تميزت باحتداد التناقضات السياسية في

البلاد، تلك التناقضات التي كانت نفسها وليدة صراع طبقي دام حوالي 15 سنة، تعددت أشكاله و تميزت بالعنف و الحدة في عدة مراحل عاشها المجتمع المغربي ككل، بمختلف طبقاته و فئاته الاجتماعية و قواه السياسية، تمحور حول الاختيارات و التوجهات الطبقية المتناقضة، التي بدأت تتضح أكثر فأكثر، بعد تراجع الاستعمار عن احتلال البلاد.

إذا كانت قوى التقدم قد خسرت معركة ما بعد الاستقلال، و في خسارتها هاته، خسرت الجماهير الشعبية، أمالا و أحلاما عريضة، تولدت لديها خلال مرحلة النضال الوطني، فإن نتائج ذلك شاملة، سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا، إذ تم ضرب كل المكتسبات الديمقراطية التي فرضتها الجماهير، فساد القمع و الاضطهاد على مختلف المستويات، و عانت الأحزاب الوطنية التقدمية من ذلك منذ 1963 بالخصوص، و بات النهب و الاستغلال لا يعرف إلا تصاعدا، و اتسعت أطماع الطبقات و الفئات البرجوازية الطفيلية و الإقطاعية، و تزايدت أمام فراغ كل مجال يغادره المستعمر، أو تولده حاجة جديدة في المجتمع، و إذا كان هذا التوجه لم يمر الى حيز التطبيق دون مقاومة، إلا انها كانت جزئية و محددة و مشتتة.

و جاءت سنوات 1970-1973، سنوات تزايد الحقد الشعبي ضد السياسة التي سلكها الحكم، خلال المدة السابقة، و التي كان من نتائجها بروز تناقضات في صفوف السلطة الحاكمة، حول الاختيارات و التوجهات السياسية، عبرت عنها المحاولات الانقلابية في 10 يوليوز 1971 و 16 غشت 1972.

كما شهدت تلك السنوات أحداث سياسية هامة، منها تميز اتجاه 30 يوليوز، في إطار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في سنة 1972³، الذي سيتخذ له فيما بعد اسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية،

3. "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" هو الإسم الذي كان يحمله تيار التقدم الذي انشق عن حزب الاستقلال سنة 1959. و عرف هذا الحزب بدوره انشقاقا أدى إلى تأسيس "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" خلال المؤتمر الاستثنائي لسنة 1975. و تشكل قرارات 30 يوليوز 1972، الأرضية الأولى الممهدة لتأسيس "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية".

كما عاد حزب التحرر و الاشتراكية⁴ للعمل في إطار الشرعية، و في مارس 1973 انطلقت حوادث 3 مارس.

و وسط هذه الأوضاع الحافلة بالأحداث و الظواهر السياسية، شهدت الجامعة ميلاد المجموعات اليسارية و من بينها مجموعة "إلى الأمام".

و من الآراء التي سادت داخل "إلى الأمام" في السنوات الأخيرة، رأي يعتبر أن بروزها ارتبط بمرحلة "مد ثوري" عرفه المجتمع المغربي خلال سنوات 69-1970، و عبرت عنه الجماهير - على حد زعمها - ب "تجاوز" مزعوم للأحزاب الوطنية التقدمية، و "طرح" البديل الثوري، و بالتالي، فتأسيس منظمي "إلى الأمام" و "23 مارس" و الانفصال عن الأحزاب جاء تعبيرا عن ذلك التحول، و استجابة له، و عليه، فإن الانفصال و تأسيس تلك التنظيمات، يعد في نظر أصحاب هذا الرأي موقفا ثوريا، و مكسبا للجماهير و نواة لأداتها الثورية.

إن هذا الرأي يريد تقديم تلك المجموعات، باعتبارها النتاج الرئيسي للتطورات السياسية و الاجتماعية التي عاشتها البلاد آنذاك، و "محوها" الثوري الوحيد. إلا أن التاريخ الفعلي لبروز المجموعات اليسارية، يفند ذلك الادعاء، إذ أن انشقاقها عن الأحزاب الوطنية التقدمية، كان نتيجة مباشرة لمواقف برزت بشكل رئيسي، من وضع القطاع الطلابي الذي كان يعرف بعض المشاكل النقابية و السياسية. و انطلاقا من الخلافات التي برزت داخل الحركة الطلابية حول تلك المشاكل، بدأت بعض المجموعات الطلابية المرتبطة بحزبي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و التحرر و الاشتراكية، تحاول إعطاء تلك الخلافات أبعادا تتجاوز القطاع الطلابي و المشاكل المحيطة به. و في هذا الإطار، و إتجاءا إلى الأسلوب التعميمي نادت "إلى الأمام" لمشروع نظري سياسي، بتشكيل "بديل ثوري" مزعوم للقوى الوطنية التقدمية، "يقود" الطبقات و الفئات الشعبية نحو الثورة.

4. "حزب التحرر و الاشتراكية" هو الإسم الذي حمله الحزب الشيوعي التحريفي المغربي، بعد صفقة مع النظام سنة 1968.

مجموعة من الطلبة بلورت آراء حول بعض المشاكل النقابية و السياسية، التي كانت مطروحة داخل القطاع الطلابي، و انطلاقا من الصراع الدائر داخله، و على أرضية تلك المشاكل، طرحت على نفسها "قيادة" الشعب و بناء حزب ثوري ، و إنجاز الثورة في البلاد.

و قبل الدخول في مناقشة هذا الطرح، لا بد من تسجيل بعض الحقائق الملموسة بهذا الصدد:

أ - إن المجموعة التي طرحت على نفسها خلق "بديل" للأحزاب الوطنية التقدمية، كانت و منذ ظهورها مجموعة معزولة في المجتمع، و ليست لها علاقات اجتماعية و سياسية، إلا بالطلبة، بحيث برزت كإحدى تعبيرات الصراع السياسي و النقابي داخلهم، و لم تبرز كتعبير شامل في إطار المجتمع ككل، أو داخل طبقاته و فئاته الأساسية، و من تمة فإن طرحها للمشروع المتمثل في تشكيل بديل للقوى الوطنية التقدمية، طرح مغلوط من الأساس، إذ كيف يمكن إنجاز "بديل" في العدم؟ إن البديل لا يتحقق انطلاقا من رغبة إرادية مجردة، بل إنه تعبير عن قوانين موضوعية، و عن مستوى للصراع الطبقي و السياسي. إنه يأتي نتيجة للقوانين الموضوعية للصراع الطبقي، و ليس نتيجة لرغبة أفراد كيفما كانت ثورتهم و إخلاصهم الشخصي. و أن طرح مهمة تشكيل "بديل" للأحزاب الوطنية التقدمية، يعني أن هذه الأحزاب لم يعد لها أي دور في الصراع الطبقي و السياسي و الإيديولوجي في المجتمع، أو أن هذا الأخير لم يعد يفتح لها المجال إلا لأدوار ثانوية و هامشية. و الواقع - كما سنفصل في ذلك فيما بعد - عكس ما يدعونه تماما.

ب - إن الانفصال عن الأحزاب الوطنية التقدمية، بدعوى تشكيل "بديل ثوري" مزعوم، أدى من الناحية العملية إلى تشكيل تنظيمات طلابية فكريا و ممارسة، و هذا شيء منطقي و طبيعي و منسجم تماما مع وضع المجموعات، التي شكلت تلك التنظيمات، و ارتباطاتها السياسية و الاجتماعية. و كان تشكيل "الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين" و الانفرد بقيادة أوطم في المؤتمر 15 سنة 1972، قمة ما وصلت إليه تلك المجموعات الطلابية، بإعتبارها تمثل اتجاهها فكريا و سياسيا و نقابيا داخل الطلبة. و كان من المستحيل على تلك المجموعات المعزولة، أن تشكل بديلا للأحزاب الوطنية التقدمية داخل

القطاع الطلابي نفسه، رغم قابليته للتأثر السريع بالنزعات المتطرفة، فأحرى أن تطال مواقع تواجدتها القطاعات الجماهيرية الأخرى و خاصة الأساسية منها.

ج- لقد كانت هذه المجموعات غير راضية عن الواقع الذي كانت تعيشه في تلك الفترة، الأحزاب التقدمية، بحكم التفكك التنظيمي و السياسي الذي عرفته ما بعد 1965. و هذا شيء عادي تماما. لكن الموقف العملي الذي إتخذه - الانفصال - جعلها في وضع لا يؤهلها للمساهمة في تغيير الواقع، إذ أن فهمها لوضعية الأحزاب بمعزل عن واقع المجتمع و الصراع الطبقي ككل، قادها إلى اعتبار السبب الرئيسي في تلك الوضعية، يرجع الى موقف ذاتي للأحزاب الوطنية التقدمية، لكونها في تقييم "إلى الأمام" اختارت طريق "الخيانة" المزعومة و "التحالف مع القوى الرجعية" و بإسقاطها لتقييمها الذاتي، هذا على الجماهير، اعتبرتها "تجاوزت" الأحزاب، و باتت مسألة إيجاد "البديل الثوري" المزعوم لاتعلق إلا بقرار إرادي للإعلان عنه.

و باتخاذها لموقف الانفصال عن الأحزاب في تلك الظروف، اختارت المجموعات اليسارية بما فيها مجموعة "إلى الأمام" لنفسها طريق العزلة و التهميش، و الابتعاد عن المساهمة في تطوير الصراع الصراع الإيديولوجي و السياسي داخل القوى التقدمية، لتجاوز الأوضاع التي كانت تعيشها. هكذا ابتعدت عن المواقع الفعلية للتغيير، و طرحت إشكالا مغلوطا من أساسه، يتمثل في المراهنة على تحقيق "بديل" مزعوم من لاشيء، و بالاعتماد فقط على الإرادة الذاتية، و بذلك وضعت نفسها في مدار مغلق، فاتجهت تبحث عن كيفية تجاوز أزمته البنيوية في النتائج لا في الأصل، و بعناصر من ذات الأزمة نفسها، الشيء الذي لم يولد بالنسبة لها غير تظافر عوامل التفكك و الانحلال و الهامشية.

2- فترات تطور "إلى الأمام":

مرت "إلى الأمام" منذ تأسيسها في صيف 1970 إلى حين انفجارها في 1979، بثلاث فترات متميزة بعض الشيء:

الفترة الأولى: تمتد من 1970 إلى 1972، و هي فترة نشأة المجموعات اليسارية في الجامعة. و لقد عرفت "إلى الأمام" كغيرها من المجموعات اليسارية خلال هذه الفترة، نوعا مما يمكن تسميته مجازا

"بالازدهار"، بالمقارنة مع وضعيتها لما بعد سنة 1972. و الإقبال النسبي على الاتجاهات اليسارية بصفة عامة، خلال هذه الفترة يجد أسسه و أسبابه الموضوعية، في الأوضاع التي عرفتھا الجامعة و الثانويات، و التي تميزت بإضرابات طويلة، و مظاهرات وصلت إلى حد استعمال العنف. و كان من الطبيعي، و وسط هذا الجو الطلابي، و تأثير باقي الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد آنذاك عليه، أن تظهر نزعات التطرف اليساري، و تؤدي في تلك الظروف إلى بروز المجموعات اليسارية، التي أثرت بدورها في هذا الواقع، عن طريق نشر الفكر المتطرف و المغامر وسط شباب المدارس و الكليات، و وجدت فيه ما يدعم وجودها، و يمنحها القدرة على الحياة و لو إلى حين، إلا أن التأثير السياسي للمجموعات اليسارية خلال هذه الفترة، يجب أن ننظر إليه في إطار الوضع العام لكل التيارات السياسية داخل الحركة الطلابية، إذ أن تأثير الأحزاب التقدمية تزايد بشكل ملحوظ، و أصبحت تعبر عن اتجاهات فكرية و سياسية واسعة داخل القطاع الطلابي.

الفترة الثانية : و تبتدئ مع نهاية سنة 1972 و تستمر إلى سنة 1977، و هي فترة التقهقر و العزلة و التهميش بالنسبة للمجموعات اليسارية، - بما فيها "إلى الأمام" داخل الشبيبة التعليمية نفسها - و هذه العزلة ترجع إلى المواقف المتطرفة التي اتخذتها كل من "إلى الأمام" و منظمة "23 مارس" خلال النضالات التي خاضها التلاميذ و الطلبة في السنة الدراسية 1971 - 1972، و في مقدمة هذه المواقف رفض الوداديات، بعد أن انتزع التلاميذ بالنضال، و الدعوة إلى استمرار الإضراب، و مقاطعة امتحانات نهاية السنة الدراسية، بما في ذلك امتحانات البكالوريا في نفس الوقت الذي تم فيه الإعلان عن تأسيس ما سمي ب "النقابة الوطنية للتلاميذ"⁵.

هكذا، عاش تلاميذ الثانوي أول تجربة مع "الجبهة" المكونة من "إلى الأمام" و "23 مارس". و جربوا مواقفهما الانتهازية اليسارية، التي أدت بهم إلى ضياع السنة الدراسية، و ما ترتب عنها من انعكاسات، مثل الطرد .. و نتيجة للطريق المسدود الذي ساهمت "إلى الأمام" إلى جانب "23 مارس"

5. كل الوقائع التاريخية تثبت كذب أصحاب الوثيقة، و حتى منظرو الردة المشتري بلعباس الذي قام بصياغة الوثيقة، عاد و تراجع عن ذلك، معتبرا أن فترة 1972 - 1974 شكلت قمة ازدهار و تطور منظمة "إلى الأمام" (انظر استجواب مع بلعباس المشتري ضمن سلسلة "أقصى اليسار" التي أصدرتها جريدة "الأحداث المغربية").

في دفع التلاميذ إليه، فقد تقلص تأثيرها السياسي بشكل كبير جدا وسطهم، و إبتعد عنها العديد من العاطفين و المنتمين.

أما داخل الطلبة فإن ممارسات المنظمتين، و بعد انفرادها بقيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب "أوطم" في المؤتمر الوطني الخامس عشر، أدخلت الطلبة في طريق مسدود، اتضح جيدا بعد حظر المنظمة الطلابية في يناير 1973، فابتدأت مسيرة العزلة و التهميش داخل الطلبة. و لقد ساهمت الاعتقالات الواسعة التي تعرضت لها في 1972 كل من "إلى الأمام" و "23 مارس" في تعميق هاته الوضعية التي تأزمت في نهاية السنة فأعطت الشلل و العجز التام عن أدنى تحرك سياسي.

و جاءت التطورات التي عرفتها البلاد مع انطلاق حوادث مارس 1973، و اتساع موجة القمع و الإرهاب، لتزيد من خنق و عزلة "إلى الأمام" التي أصبح عدد أعضائها يعد على رؤوس الأصابع، و حاولت طيلة السنوات 1973-1977 الخروج من وضعية العزلة و التهميش، و لكن بدون نتيجة، و لم يعرف خط تطورها إلا انحدارا في انحدار، و عزلة في عزلة، خاصة بعد سنة 1974، مع بروز قضية الصحراء كمشكلة جديدة في الوضع السياسي ذات حساسية كبيرة، و لقد استغل الحكم عزلتها الخائفة، و وضعية التهميش التي كانت تعيشها، و التي تعمقت مع تعمق النهج الانتهازي اليساري، الذي تدعم بالتعامل الخاطيء مع مسألة الصحراء، فوجه لها ضربات قاضية في سنوات 1974 - 1975 - 1976 - 1977 على التوالي. و مع بداية سنة 1977، لم يبق ل "إلى الأمام" أي تواجد سياسي كمنظمة، و غابت عمليا من الساحة الوطنية.

و بعد 1977 عرف ما تبقى من منظمة "إلى الأمام" صراعات سياسية قوية، أدت بها إلى نهايتها الطبيعية: التشتت التنظيمي و السياسي و الايديولوجي.

تلك هي الفترات التاريخية التي مرت بها "إلى الأمام" منذ نشأتها، و النهاية التي وصلت إليها بعد سبع سنوات من مصارعة الموت، و تشبثا بالرغبة في الحياة، هذا على الرغم من الواقع و قوانينه الموضوعية، فكانت النتيجة انتصار القوانين المادية للتاريخ، و انتصارها لم يكن دون تمزقات و جروح غائرة على

المستوى الجماعي و الفردي، تعمقت و أعطت تضحيات غالية، بسبب الإصرار على معاكسة الواقع و محاولة إثبات الذات ضدا عليه.

3- طبيعة الفكر الإيديولوجي و السياسي لمنظمة "إلى الأمام".

لكن هذه النهاية التي وصلت إليها منظمة "إلى الأمام"، بعدما كانت تطمح منذ تأسيسها، لتصبح حزبا ثوريا يقود الطبقة العاملة و الفلاحين نحو تحقيق الثورة، تطرح تساؤلات كبيرة حول أسباب الفشل في تحقيق المشروع، الذي وظفت كل جهوداتها الفكرية و السياسية من أجل تجسيده في الواقع، هل أن الأمر يتعلق بخلل أو انحراف في إطار المشروع نفسه؟ أم أن الأمر يتجاوز هذا الحد إلى جوهر المشروع نفسه، الذي تشكل هذه المنظمة جزءا لا يتجزأ منه؟ و ما هي طبيعة الأزمة التي عاشتها مع باقي المجموعات اليسارية الأخرى؟

ذلك ما سنتطرق له من خلال معالجتنا الإشكالات النظرية و السياسية الرئيسية، التي برزت بارتباط مع وجود "إلى الأمام"، و من خلال مواقفها و ممارستها السياسية، بدأت تطرح منذ 1976، و في إطار النقاش و الصراع الذي فجرته الإنتكاسات المتوالية لتلك المنظمة و لباقي المجموعات اليسارية الأخرى، و الذي اتخذ كعنوان له ما سمي ب "أزمة الحركة الماركسية". و إذا كان الوعي بالأزمة قد جاء متأخرا، فإن أزمة هذه المجموعات، و كما سبقت الإشارة إلى ذلك قديمة، نشأت معها و ارتبطت بالمشروع ذاته، مشروع تحويل مجموعات طلابية إلى حزب ثوري، و الإنتقال من التعبير الفكري و السياسي عن فئات طلابية، إلى محاولة التمثيل الطبقي و السياسي و الإيديولوجي للطبقة العاملة و الفلاحين، و التعبير عن مصالحهما الطبقيّة و إنجاز الثورة.

و إن التساؤل حول جوهر هذا المشروع في حد ذاته، مسألة ظلت "إلى الأمام" ترفضها، محاولة بذلك حصر و توجيه النقاش عن الأزمة في إطار المشروع ذاته. و هذا الموقف يجسد وعيا ناقصا بالأزمة، وعيا غير ناضج، يظل في حدود البحث في النتائج و لا يتجاوزها إلى البحث في الأسباب.

و لقد ولد هذا الرأي لدى العديد من مناضلي "إلى الأمام"، الذين عاشوا إنتكاساتها و هزائمها المتتالية، مراهنة مهزوزة على إمكانية تصحيح مسيرتها عن طريق تصحيح بعض مواقفها و ممارستها، و

أشكال علاقاتها الداخلية، و المراهنة على تغييرها من الداخل، موقف لا يخرج عن جوهر البنية الفكرية و السياسية لمختلف مجموعات الشباب المثقف، التي تعتقد بقدرتها على خلق "البديل الثوري" المزعوم، و تفسر انتكاساتها و المأزق الذي تتردى فيه بأخطاء جزئية لا تمس جوهر المشروع، لهذا بدأ تصنيف كلامي يطرح التساؤل عن طبيعة المشروع السياسي نفسه، بتصنيفات أخلاقية، من نوع "الإنهزام" و "العجز" عن "الإستمرار"... و هي تصنيفات تحاول حصر هذا الإتجاه الذي لن يعرف إلا التعمق وسط تلك المجموعات، أمام تزايد عزلتها و هامشيتها و تراكم إنتكاساتها السياسية، رغم جميع المحاولات الرامية إلى إعادة الاعتبار الذاتي و الفكري لمشروعها، القائم على إشكاليات مغلوبة، برزت على حقيقتها في الواقع الملموس، من خلال الإرتطام بالجدران و معاكسة القوانين الموضوعية للرجبات الذاتية و المجردة.

و أن التساؤل حول مشروع خلق "البديل" المزعوم الذي طرحته المجموعات اليسارية، بما فيها "إلى الأمام"، إذا كان يستهدف من طرفنا البحث في أسباب فشلها، من منطلق يتجاوز محيط الدائرة المغلقة، التي ظلت تدور وسطها منذ نشأتها، و يتجاوز بنيتها الفكرية و السياسية التي تحولت إلى "مبادئ مقدسة"، تلعب بالنسبة لها دورا تبريريا للواقع، ككل الإديولوجيات المتبالية السائدة في المجتمع، فإنه - أي التساؤل - يستند إلى تشبثنا بالنضال و بالمنهج المادي الجدلي و التاريخي في تحليل و فهم الواقع الملموس، من أجل تغييره بأهداف و وسائل تستجيب لمتطلبات الواقع و قوانينه الموضوعية، و بما يخدم اتجاه التقدم التاريخي و الإجتماعي للبلاد، بعيدا عن الأحلام الطفولية و الإسقاطات الذاتية و المثالية، التي لا تلتجئ إلى الواقع و الصراع الطبقي، إلا لالتقاط ما يبرر فكرها الجامد، و يدعم جموده باسم "المبدئية" المجردة، التي تتعامل مع الماركسية كما تتعامل مع "الكتاب المقدس"، من المسائل النظرية المعقدة التي تطرح بحدة بالنسبة للباحث في تجربة "إلى الأمام"، هو مسألة "الإرتباط الجماهيري"، أو محاولة تحقيق الحلم المرتقب، أي القفزة النوعية من تنظيم طلابي إلى تنظيم عمالي فلاح.

لقد طرحت تلك المنظمة هذه المهمة على نفسها منذ أن وجدت، و تزايدت حدة طرحها مع تزايد عزلتها و هامشيتها خاصة في 1972، بعد أول صدمة تعرضت لها، حطمت بنيتها التنظيمية، و

أصابتها بالشلل السياسي. و لقد ظلت مقتنعة نظريا و سياسيا، بإمكانية إنجاز تلك المهمة و بقدرتها على تحقيقها، فسعت نحو هذا الهدف لمدة سبع سنوات، إلا أن النتيجة كانت الفشل التام، و العجز عن تجاوز تأثيرها السياسي بعض الثانويات و الكليات. فلماذا إذن لم تستطع تحقيق هذه الرغبة المنشودة ؟

إن "إلى الأمام" ظهرت كتيار طلابي لا غير، في ظروف تاريخية محددة سبقت الإشارة إليها، و ظهورها في هذا الوسط، ارتبط بوضع نقابي و سياسي داخل الحركة الطلابية، و لم تكن إلا اتجاهها من بين اتجاهات طلابية برزت خلال تلك الفترة، حاول كل منها بهذا القدر أو ذاك، التعبير عن مصالح الشبيبة التعليمية المباشرة، و عن النزعات الايديولوجية التمردية بمختلف أشكالها، التي برزت داخلها آنذاك، و من هذا المنطلق، حاول كل اتجاه توسيع تأثيره السياسي و تواجهه التنظيمي و بسط هيمنته عليها. هكذا كانت مجموعة "إلى الأمام" مرتبطة اجتماعيا و سياسيا و إيديولوجيا و تنظيميا بالطلبة و التلاميذ، و إن انطلاقها من هذا الموقع، و محاولة نقل تأثيرها السياسي و الايديولوجي و تواجهها التنظيمي وسط الطبقة العاملة و الفلاحين، كانت محاولة يائسة، ذلك لأنها محاولة قائمة على إشكالية مغلوطة لا تنفصل عن جوهر الفكر المغامر و الفوضوي، الذي يعتمد على الإرادية في كل شيء بما في ذلك في النضال.

فرغم أن "إلى الأمام" إعتقدت منذ تأسيسها بأن دعوتها الإيديولوجية، ستدفع الجماهير تلقائيا إلى الثورة، إلا انها اعتبرت نفسها مند الوهلة الاولى، محور النضال و التغيير في المجتمع، و بذلك طرحت على نفسها مهمة تزعم عملية التغيير، و هي بذلك تقف مع التيارات اليسارية المغامرة الأخرى، التي ظهرت ما بين سنوات 1969 - 1973، على نفس الأرضية الفكرية مع وجود بعض التمايزات و الاختلافات فيما بينها.

و إن مسألة تزعم الطبقات الثورية في المجتمع، التي آمنت بها "إلى الأمام" إيمان العجائز، معتبرة نفسها حجر الزاوية و أحد المحاور الرئيسية، إن لم يكن المحور الوحيد لإنجاز الثورة، تطرح في الحقيقة إشكالا

مزدوجا، فمن عزلة أصحابها عن الواقع "الاجتماعي" و السياسي، إلى ابتعادهم عن الجماهير الكادحة.

و لم تخرج "إلى الأمام" كما عبرت عن ذلك من خلال مواقفها السياسية، و تعاملها مع الواقع، عن إحدى الميزات الأساسية للشبيبة بشكل عام، و الشبيبة التعليمية بشكل خاص، و هي الرفض المطلق، رفض كل شيء من منطلق التمرد على المجتمع، و رفضه جملة و تفصيلا من منطلق السخط، لا يؤدي دائما إلى مواقف ثورية، بل قد يؤدي إلى مواقف و ممارسات رجعية، و لنا في بعض الجماعات المشعوذة ببلادنا المثال الحي و القريب، فالإصرار على رفض كل شيء، و طلب التغيير الفوري و العاجل، يؤدي إلى إختصار جميع التناقضات في واحد، الفاصل بين طرفيه الموقف من التغيير الفوري، كما يقود هذا الموقف، إلى المغامرة و التطرف السياسي، و تصبح عملية الثورة عملية إرادية، يقوم بها مناضلون معزولون في المجتمع، و الحاسم فيها هو العامل الذاتي، المجرد عن كل القوانين الموضوعية التي تحرك الواقع.

و الكلام عن الفكر الانتهازي اليساري لمنظمة "إلى الأمام" سيكون ناقصا، إذا لم نتطرق لمواقفها و تعاملها مع مسألة العمل السري و العمل العلني، ذلك أن مواقفها من هاتين القضيتين، تعتبر أساسية في فكرها السياسي، إذ أنها لعبت دورا هاما في تجربتها، فلقد اعتبرت أن من بين العوامل الأساسية التي أدت إلى "إفلاس" مزعوم للأحزاب الوطنية التقدمية، هو لجوؤها إلى العمل العلني بدل العمل السري، و بذلك اتخذت منذ المنطلق العمل السري كمبدأ أساسي يحدد وجودها، و اعتبرته من المبادئ الرئيسية في العمل الثوري، غير قابل للنقاش، بل هو يميز في نظرها التنظيم الثوري من الإصلاح، و لهذا، كانت في نقدها للأحزاب الوطنية التقدمية، تصفها بـ "الأحزاب الشرعية"، و هذا في نظرنا كاف لإثبات "إفلاس" مزعوم لتلك الأحزاب.

و نفس الموقف اتخذته من النقابات العلنية، إذ اعتبرتها "غير فاعلة"، بل و من غير الممكن أن تكون وسيلة تأطير و قيادة النضالات النقابية، فدعت لتجاوز الإطارات النقابية العلنية و تكوين نقابات سرية، في هذا الإطار، رفضت الوداديات داخل التلاميذ و رفضت العمل فيها، بل هاجمتها في

الثانويات التي تشكلت فيها، و اهتمتها بالعمالة، فأسست "النقابة الوطنية للتلاميذ"⁶ التي لم يكن لها في حقيقة الأمر أية علاقة بالنقابة غير الإسم، الذي اتخذ غطاءاً لنشاط منظمتي "إلى الأمام" و"23 مارس" في الثانويات، و لم يكن يدخلها إلا من تبنى إيديولوجية و مواقف هاتين المنظمتين، فكان مصير هاته "النقابة" المزعومة الفشل التام.

و بعد حل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في يناير 1973، رفعت الجبهة المكونة من "إلى الأمام" و"23 مارس" شعار بناء نقابة طلابية سرية، رغم رفض المناضلين "الاتحاديين" و "التحرريين" لهذا الشعار، استمرت المحاولات لتكوين إطرارات تابعة ل"الجبهة" في الطلبة و اعتبارها إطرارات نقابية، إلى أن الدعوة لبناء نقابة سرية في الطلبة، - كما هو الشأن في التلاميذ- لم يكن لها أي صدى، و اصطدمت برفض الجماهير الطلابية لها، و رغم ذلك، استمرت "إلى الأمام" تعتقد بصحة موقفها، إذ استمرت تشبث به حتى بعد رفع الحظر عن أو ط م في نوفمبر 1978.⁷

و لقد كانت دعوة "إلى الأمام" لتشكيل "اللجان العمالية السرية" داخل الطبقة العاملة تسير في نفس الاتجاه، و كانت هاته الدعوة مقرونة بالتهجم على "الاتحاد المغربي للشغل"، و ظلت تتحكم في تفكيرها السياسي، و في المناشر التي كانت توجهها إلى العمال إلى حدود سنة 1974.⁸

لماذا عشقت منظمة "إلى الأمام" السرية إلى هذا الحد، و ظلت تتهجم على الأحزاب الوطنية التقدمية، و ترفض العمل في النقابات العلنية و تحتقره؟

6. إن الادعاءات المزعومة لأصحاب الوثيقة حول "النقابة الوطنية للتلاميذ" خالية من كل حقيقة، خاصة و أن أصحابها يفتقدون المعرفة الملموسة بتاريخها و أرضيتها التأسيسية.

7. بناء النقابة السرية داخل الحركة الطلابية، موقف انفردت به منظمة "إلى الأمام" و دافعت عنه في ظروف قمع شرس للحركة الطلابية و الحركة الجماهيرية، و هو موقف مستوحى أساساً من تجربة الحركة الطلابية اليونانية إبان حكم نظام الكولونيالات الفاشي. و بعد رفع الحظر عن "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" تم التخلي عن ذلك، و لا يعود هذا إلى رفض الجماهير الطلابية، بقدر ما يعود إلى الضعف الذي مس المنظمة على إثر اعتقالات 1976-1977.

8. يقوم أصحاب الوثيقة بخلط مقصود بين موقف 1971 حول اللجان العمالية السرية و أسلوب المناشير المرتبط به، و موقف المنظمة الذي تجاوزه بعد صيف 1972، أما رفض العمل في النقابات، و الهجوم على "الاتحاد المغربي للشغل" فمجرد افتراء ليس إلا. و هو يقوم بخلط مقصود بين نقد القيادة البيروقراطية ل "الاتحاد المغربي للشغل" و الهجوم على هذا الأخير، و هذا ينسحب على مجموع النص عند كل تطرق لموقف المنظمة من النقابات.

إن "إلى الأمام"، في إطار تقييمها لتجربة القوى الوطنية التقدمية بالبلاد، اعتبرت أن عدم التجائها إلى السرية في التنظيم و في النشاط السياسي، يعد سببا رئيسيا في القمع الذي لحق بها، و عدم إنجازها للثورة، و أن طريق العمل العلني لن يؤدي في نظرها إلا إلى الإفلاس السياسي و التنظيمي، و هو طريق "إصلاحي"، و لقد كان للإيديولوجيات المغامرة الإرهابية التي ذاع صيتها في العالم بعد 1968، دورا لا يستهان به في تعميق هذه النظرة الطفولية للعمل السياسي⁹.

و بهذا اجتهدت في التنظير للسرية، إلى أن أصبحت بالنسبة لها منذ المراحل الأولى من وجودها، حدا فاصلا في مواجهة الحكم و في مواجهة القمع، و شرطا حاسما لاستمرارها كمنظمة، مما جعلها تراهن على السرية كثيرا في عملها اليومي. هكذا شكلت السرية إحدى مرتكزات وجودها السياسي و التنظيمي، و كان تأثيرها كبيرا في بنيتها الفكرية، فكرست جزءا كبيرا من وقتها و نشاطها من أجل ضبط التنظيم و تطوير تقنياته، فسادت الشبكية و البيروقراطية في العلاقات الداخلية بين أفرادها، و أصبح همها الأساسي عند توزيع منشور أو وقوع اعتقال، و في كل نشاط سياسي، هو دراسة تقنيات التنظيم و السرية و محاولة تلافي نتائج حتمية، لموقف سياسي خاطئ بأساليب تقنية، و التعامل مع التنظيم و السرية بهذا الشكل، هو من مميزات التنظيمات المغامرة و الإرهابية، التي تستبدل الجماهير بالتنظيم الشبكي، و لا تقيم وزنا للارتباط بها، و معرفة آرائها و قيادة نضالاتها، بل تسعى إلى إما النيابة عن الجماهير أو إعطاءها المثال من أجل أن تقتدي به.

هكذا كانت "إلى الأمام" تمارس عشقها للعمل السري، و ترفض بشكل مبدئي العمل العلني و الإمكانيات التي يوفرها في المجتمع، و موقفها هذا، و إلى جانب المواقف التي أشرنا إليها سابقا، لم تتميز عن التيارات الانتهازية اليسارية التي برزت في العالم مند عهد لينين حتى الآن.

إن الثوريين لم يؤلّوها في جميع المراحل التاريخية للعمل السري، أو اعتبروه الطريق الأوحده الذي عليهم أن يسلكوه، من أجل تغيير المجتمع و الحفاظ على "الطهارة" الثورية. إن تحديد موقف نظري و سياسي في

9. لا يمكن احتزال تقييم الحركة الماركسية - اللينينية المغربية، و منظمة "إلى الأمام" للأحزاب الإصلاحية في موقفها من العمل السري. (انظر وثائق منظمة "إلى الأمام" و كذلك مقالة "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" الصادرة بمجلة "أنفاس" بالعربية السلسلة الجديدة سنة 1972).

العمل السري أو العلني، يستند إلى معطيات الواقع و متطلبات النضال، و ليس إلى مبادئ جامدة مسطرة في كتاب "مقدس"، كما أن حماية و استمرار تنظيم ثوري ما، لا يتعلق بمبدأ مجرد يتبعه كل من أراد النجاة، بل الأمر يتعلق بفهم الواقع عن طريق التحليل العلمي، و تحديد الأساليب الملائمة للفعل فيه في اتجاه التغيير.

و ضمن خط الرفض الشامل، رفضت "إلى الأمام" البرلمان بشكل "مبدئي"، معتبرة إياه لعبة "رجعية"، الهدف منها ترويع الجماهير و تحريف وعيها و صدها عن الثورة، و هذا الموقف جزء من رفضها للديمقراطية البرلمانية، معتبرة أن محاربتها، تعد من المهمات الرئيسية للثوريين، في مجتمع متخلف اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا و حضاريا.

و التنظيرات التي حاولت بها تبرير موقفها هذا جد هزيلة، بل و تبدو مضحكة في بعض الأحيان، ففي تقييمها لواقع البلاد و مستوى وعي الجماهير، تعتبر أن مسألة الديمقراطية البرلمانية قد تم تجاوزها، و مرفوضة بشكل واعي من طرف الجماهير، و من الطبيعي في إطار هذا التفكير المثالي الذي هيمن عليها و على كل المتطرفين، أن تعتبر مساهمة فئات هامة من الجماهير الشعبية في الانتخابات مجرد ديمagogية، أو أن الدافع الأساسي لها هو القمع.

من هذا المنطلق، هاجمت القوى السياسية الوطنية و التقدمية، التي شاركت في الانتخابات و اعتبرتھا ذليلة للحكم، و "خادمة" للمخططات الرجعية، بل و اعتبرت أن دفع الجماهير للمساهمة في الانتخابات البرلمانية بصفة عامة موقف رجعي.

و في إطار تشبثها "المبدئي" برفض الديمقراطية البرلمانية، رفعت "إلى الأمام" شعار إفشالها كلما تقرر الدخول في التجربة، دون تكليف نفسها عناء التقييم الجدي لكل تجربة، في إطار الظروف التي تأتي فيها: ماهي ايجابياتھا و ماهي سلبياتھا، و تحديد موقف على ضوء الواقع الملموس.

و لا ينفصل موقف "إلى الأمام" من الديمقراطية البرلمانية عن موقفها من الإصلاحات الاجتماعية و السياسية، فموقفها نهائي و قاطع، إنها ضد أي إصلاح و ضد من يطالب به في ظل الواقع الذي يعيشه المجتمع المغربي في الظروف الراهنة، ففي نظرها أن الإصلاحات الاجتماعية و السياسية غير

ممكنة التحقيق في الوضع الحالي للبلاد، و من هنا اجتهدت لتعقيم الوضع و إبرازه بشكل ظلامي، و رفضت البحث في التطورات التي يعرفها الصراع الطبقي و السياسي، و الواقع بالنسبة لها إما أبيض أو أسود. و ما دامت الثورة لم تنجز، فالسائد في نظرها في المجتمع هو الظلام الدامس، أما أن تستطيع الجماهير الشعبية و القوى الوطنية التقدمية في ظل ظروف معينة، أن تفرض بعض الإصلاحات الاجتماعية و السياسية، و ضمنها مؤسسات تمثيلية وطنية و محلية، فذلك شئ مثالي في نظرها، و إذا وجدت أشياء من هذا القبيل في الواقع، فهي عندها لا تخرج عن إطار الديماغوجية و المناورة التي يقوم بها الحكم أو يشترك فيها مع القوى الوطنية التقدمية، التي تصبح في هذه الحالة عبارة عن بياض تحركها السلطة كيف شاءت.

تلك هي الخلفية الإيديولوجية و السياسية، التي تستند عليها "إلى الأمام" لوصف القوى الوطنية التقدمية في البلاد ب "الأحزاب الإصلاحية".

و بهذه المواقف كانت مخلصه في إلتزامها بالفكر الانتهازي اليساري، و بأبرز مظاهره المتخلفة، و ليس ترديدها المتواصل لبعض الكلمات و الجمل الماركسية الرنانة، إلا تجسيدا لأهم مميزات النزعة الانتهازية اليسارية، التي تختار بشكل دوغمائي ما يدعم بنيتها الفكرية و السياسية الجامدة.

إن التعامل مع الماركسية كشعارات و جمل معزولة، تستخدم بأشكال ديماغوجية كوصفات جاهزة، هو ما يميز مجموعات الشباب المتعلم، التي ظهرت منذ سنة 1970 بما فيها مجموعة "إلى الأمام"، و رصيدها على المستوى الثقافي لا يتجاوز هذا الحد.

فكم هي مبتدلة و مغرقة في التخلف، تلك المواقف التي تتعامل مع المجتمع و الصراع الطبقي، بمقولات جامدة و شعارات مطلقة، يكفي الاستشهاد بها لإثبات صحة موقف ما. إن الماركسية نظرية مادية ثورية ترتبط بالواقع الحي، من خلال تتبع ديناميته و أشكاله المتغيرة، و استخدام المنهج المادي الجدلي لتحليل معطياته، في كل فترة من فترات الصراع الطبقي، من أجل الربط بين مختلف عناصره، و فهمه و تحديد اتجاهه الموضوعي، و من ثمة بلورة أشكال النضال الملائمة للفصل فيه بشكل إيجابي، و بما يخدم اتجاه التقدم التاريخي في المجتمع. و إن استعمال كل أشكال النضال - بما فيها البرلمان - من أجل رفع

مستوى وعي الجماهير و تطوير فعاليتها النضالية بشكل واعي، و بما يخدم مصالحها، بالدور المنوط بها في عملية تغيير و تقدم المجتمع، انطلاقا من الواقع الموضوعي المعاش، و متطلبات الصراع الطبقي اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا و ثقافيا، شيء ضروري، و هو من صميم النهج الديمقراطي الثوري، و لا يتعارض إلا مع التحجر و الجمود و الدوغمائية و الإرادية، ذلك أن تحديد أشكال النضال و أساليبه، ليست عملية قبلية تتم بشكل مسبق، في غياب دراسة التطورات الملموسة للواقع، بل تخضع للواقع الملموس، و من خلال تحليله ماديا بمنهج جدلي، يصبح في الإمكان تحديد طبيعة أشكال النضال، التي تتطلبها الظروف و تخدم تقدم المجتمع، إذ أن المعرفة العلمية بالقوانين الموضوعية للواقع، شرط حاسم للفعل فيه بشكل واعي و هادف.

4 - الموقف من الاحزاب الوطنية التقدمية

يكتسي الموقف من القوى الوطنية التقدمية أهمية بالغة، سواء على المستوى النظري العام، أو على المستوى العملي الملموس، بالنسبة لأية هيئة سياسية أو نقابية تدعى لنفسها التقدمية أو الثورية، فهو يشكل محورا أساسيا في الموقف النظري من تحديد التناقضات في المجتمع بشكل عام، و التمييز بشكل خاص بين ما ينتمي للشعب، و ما ينتمي إلى صفوف أعداء التقدم، و أن خلط نظري على هذا المستوى، ينعكس على الممارسات و المواقف السياسية، التي قد تقود أصحابها عمليا إلى صب الماء في طاحونة المواقف الرجعية، و إحتلال موقع في الواقع الموضوعي معارض للاتجاه التقدمي للتاريخ، هذا بغض النظر عن وعي أو غياب وعي المنظرين و المدافعين عن مثل هذه المواقف، و هنا لا مجال للرجعات و حسن النيات، فطريق الاتجاهات الفوضوية و المغامرة و الإرهابية، قد يكون مبلطا بالنيات الحسنة، لكن تاريخ الشعوب تحكمه الوقائع و الأحداث لا النيات.

لذلك، فإن الموقف من القوى الوطنية التقدمية ليس ثانويا أو جزئيا، بل هو منظور سياسي يتجسد من خلاله التوجه الإيديولوجي و السياسي العام، لأية قوة أو هيئة سياسية في البلاد، خاصة عندما يصبح ذلك المنظور يمارس كمنهج ثابت. من هنا، فتقييم مواقف مجموعة "إلى الأمام" من الأحزاب الوطنية

التقدمية، يساهم و بشكل كبير في الكشف عن جوهر فكرها العام، و اختياراتها السياسية، و الموقع الموضوعي الذي احتلته خلال مرحلة تواجدها على الساحة الوطنية.

لقد قامت "إلى الأمام" كغيرها من مجموعات الشباب في نهاية الستينات، على رفض كلي للأحزاب الوطنية التقدمية في البلاد، مصنفة إياها بجانب القوى الرجعية، و لقد عبر الشعار الذي رفعته "لا إصلاح لرجعية"¹⁰ عن ذلك و بشكل بارز، و من ثمة انطلقت تدين تلك الأحزاب، معتبرة إياها تتحمل المسؤولية الرئيسية في التطورات التي عرفتها البلاد، واصفة إياها بـ "الخيانة" المزعومة، إلى غير ذلك من التصنيفات السياسية و غير السياسية في أغلب الأحيان، و اعتبرتها ليست لها أية تمثيلية طبقية، بل عبارة عن مجموعات من "محترفي السياسة" لا تحركهم إلا المصالح الشخصية، و هذا الموقف يجد أسسه في البنية الفكرية لـ "إلى الأمام"، التي اعتبرت جميع القوى السياسية في البلاد، من الحكم إلى الأحزاب الوطنية التقدمية، مجموعات طفيلية معزولة عن الطبقات الاجتماعية، فالنظام السياسي في البلاد - حسب زعمها - عبارة عن "كمشة حاكمة"، تستمد وجودها من خدمة الامبريالية، و لا يمثل مصالح طبقية كطبقة، أو "طبقات" اجتماعية، و البورجوازية الصغيرة و المتوسطة، لا وجود لمن يعبر عن مصالحها الطبقية بين الأحزاب السياسية¹¹، و بمقابل هذا كله، منحت مجموعة "إلى الأمام" نفسها أحقية طوباوية في التعبير عن المصالح الطبقية لمختلف الطبقات الشعبية¹²

و كنتيجة لموقفها العدائي من الأحزاب الوطنية التقدمية، ناهضت "إلى الأمام" الحزبية و التحزب، و بذلك وجدت نفسها و من حيث لا تحتسب، تصب الماء في طاحونة نزعة إيديولوجية رجعية، نمت لدى بعض فئات الشباب، كرد فعل سلبي على الأوضاع التي عرفتها البلاد بعد مارس 1965، تدعو

10 . اختزال هذا الشعار في شقه الأول له دلالة كبيرة في منطق تشويه الحقائق و لوي عنق التاريخ. و الشعار الذي رفعته الحركة الماركسية - اللينينية ابتداء من 1970، في إطار الدفاع عن خطها الثوري هو: "لا إصلاح لرجعية، قيادة ثورية".

11 . هذا الخلط بين فترة 1970 - 1972، وما بعد 1972 مقصود كذلك، و يروم التشويه، و يكفي أن يقارن القارئ بين وثيقة "سقطت الأتعة، فلنفتح الطريق الثوري" (30 غشت 1970) و وثيقة "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية- اللينينية" (أبريل 1973) ليتأكد من أكاذيب منظر الردة وحوارييه.

12 . افتراء لا أساس له في وثائق المنظمة خاصة بعد 1970.

إلى معاداة الأحزاب الوطنية التقدمية، و الابتعاد عنها بل و الابتعاد عن السياسية و السياسيين، تضع قوى التقدم و قوى التخلف في البلاد في صف واحد، و أمام هذا الموقف المتخلف، الذي سقطت فيه "إلى الأمام"، انطلقت تنظر إلى العفوية و الفوضوية و المغامرة، و من منطلق رفض أي تعامل ديمقراطي مع الأحزاب الوطنية التقدمية - و ما كان لها أن تمارس غير ذلك، في شروط سيطرة الجهل و المنظور الظلامي للواقع - حاولت "إلى الأمام" إلى جانب "23 مارس" تعويض تواجد الأحزاب وسط الطلبة و الانفراد بالنقابة الطلابية أ و ط م، و نفس المنطلقات و الأهداف كانت تحركها وسط التلاميذ، مما أدى بها إلى خلق نقابة سرية تابعة لها سياسيا و تنظيميا، في حين اعتبرت العدو الرئيسي المباشر داخل الطبقة العاملة، هو النقابة العمالية الاتحاد المغربي للشغل¹³، و حاولت إسقاط فكرها على الطبقة العاملة لإظهارها خلافا للواقع، على أنها تجاوزت إم ش، و لم تكن "اللجان العمالية السرية" التي دعت إليها إلا بديلا فوضويا ل إم ش، و كانت النتيجة المنطقية لموقفها هذا (اعتبار إم ش بمثابة التناقض الرئيسي وسط الطبقة العاملة و الدخول في مواجهاته بشكل كلي)، هو عزلة الأفراد الذين دافعوا عن هذا الموقف، و لفظهم من صفوف العمال، و نفس التعامل العدائي سيتم مع النقابة الجديدة "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل"، فور نشأتها كما يدل على ذلك بيان 17 أبريل 1979¹⁴.

و ما كان لهذا النهج في التعامل مع القوى الوطنية التقدمية، أن يجد له مرتكزات اجتماعية وسط الجماهير الشعبية عامة، و الطبقة العاملة خاصة، لأن تلك النقابات و الأحزاب لها ارتباطات تاريخية و سياسية بالجماهير الشعبية، لا يمكن فصمها بناء على دعوات إيديولوجية تبشيرية، لا ترتبط بالمصالح الطبقيّة لتلك الجماهير، و لا تعتمد على فهم موضوعي للواقع، بل تحركها رغبات ذاتية، تظل إرادية كيفما كانت مظاهرها الكلامية الثورية، و لهذا فقد عاشت تلك الدعوات على هامش نضال الجماهير، و لم تجد لها صدى وسطها، و غابت مع تشتت أصحابها، و بقيت الأحزاب الوطنية التي

13. هناك مرة أخرى خلط مقصود بين "الاتحاد المغربي للشغل" كنقابة جماهيرية وبين القيادة البيروقراطية لهذه النقابة، و الهدف ترميز موقف عداة منظمة "إلى الأمام" المزعوم للاتحاد المغربي للشغل.

14. موقف منظمة "إلى الأمام" كان موقفا مبدئيا، ينطلق من ضرورة الدفاع عن وحدة الطبقة العاملة، و التصدي لمحاولات الرجوعية و الرجوعية الصغيرة تقسيمها لفائدة مصالحها السياسية و الطبقيّة، و لا علاقة له بموقف عدائي من "الاتحاد المغربي للشغل" أو "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل".

ازداد تأثيرها السياسي، وارتباطها النضالي بالجماهير، رغم القمع الذي ظلت تعاني منه، و لقد تكلف الواقع نفسه بإبراز مدى مثالية و ذاتية مواقف مجموعة "إلى الأمام" من الأحزاب.

و إن غياب النظرة الموضوعية للواقع، أسقط "إلى الأمام" و باقي المجموعات اليسارية في التضخيم من مسألة الاخطاء المزعومة التي ارتكبتها القوى الوطنية التقدمية، و التعامل معها من منطلق انتهازى يسارى، مما حجب عنها إدراك الدور الفعلي الذي تقوم به تلك القوى في الصراع الطبقي، و هو في اعتقادنا دور تقدمي ملموس و بارز في الواقع، و لا بد من التأكيد هنا على أن الأخطاء التي وقعت فيها تلك القوى - لا كما يقدمها الانتهازيون اليساريون و لكن هي في الواقع - أخطاء ارتكبت وسط النضال لا خارجه، و أن الأحزاب المعنية، طرحتها و تعاملت معها بشكل نضالي، مما عقد مهمة الاتجاهات الانتهازية اليسارية، التي تتحين الفرصة لالتقاط ما يمكن أن تجعل منه مادة لترويج بضاعتها، و التهجم على الأحزاب و الحزبية.

و عندما طرحت قضية الصحراء، و رغم الحجم الذي اتخذته في الوضع في البلاد، لم تكلف "إلى الأمام" نفسها عناء البحث الجدي و الدراسة العلمية للمشكلة، بل زعمت أن الأمر يتعلق بمناورة حبكت خيوطها من طرف الامبريالية و الحكم و الأحزاب، فاتخذت من القضية حسان طروادة للطنن في نضالية الأحزاب الوطنية التقدمية، و اتهامها بالعمالة و الذيلية السياسية للحكم، و انطلقت تزكي إيديولوجية الانتهازية اليسارية وسط الشبيبة التعليمية، و أصبح همها الرئيسي هو ترديد شعار "تقرير المصير" بمناسبة أو بغير مناسبة، و وجدت لها فرصة جديدة للإكثار من المناشير، معتقدة أنها بممارستها الفوقية هاته، ستتوصل إلى إقناع الجماهير بموقفها، و توفر لنفسها شروط الخروج من العزلة الخانقة التي أوصلها إليها الطريق المسدود الذي سلكته منذ تأسيسها.

و لم تقف عند هذا الحد، بل اتخذت من مسألة الصحراء و اندلاع الحرب في المنطقة، منطلقا لتنظيرات استراتيجية وهمية جديدة، أعادت من خلالها صياغة و تطوير فكرها الانتهازي اليساري، الذي من مكوناته الأساسية التأثير السطحي و السريع بالأحداث البراقة و المبهرة. هكذا تخيلت في بداية سنة 1977 نظرية إستراتيجية جديدة - و ما أكثر النظريات الاستراتيجية الخيالية التي تبنتها

"إلى الأمام" في حياتها القصيرة - أطلقت عليها إسم نظرية الثورة في الغرب العربي "تحتل فيها مسألة قيام "الجمهورية الصحراوية" موقعا محوريا، و هي حسب هذه النظرية - الخطوة الأولى نحو الثورة في المنطقة - هكذا رفعت شعار التركيز على العمل السياسي و التنظيمي في الجنوب المغربي، تحضيرا لمباشرة العمل المسلح هناك، من أجل ضرب القواعد الخلفية للحكم و المساهمة في إنجاح "الجمهورية الصحراوية".

هكذا كانت مجموعة "إلى الأمام"، و منذ أن اندلعت الحرب، تذكي الحماس للتطاحن و الاقتتال بين شعوب المغرب العربي في الصحراء، معتقدة أن موقفها هذا يخدم التطور الحضاري و الاجتماعي و السياسي لشعوب المنطقة، و يخدم كذلك تقدم الصراع الطبقي في المغرب، لكن الأمر عكس ذلك تماما، إذ أن تأييد الحرب الدائرة في الصحراء، يصب الماء في طاحونة قوى التخلف، و يفتح الباب واسعا لتصبح المنطقة مرتعا خصبا للقوى العظمى، التي تتربص بشعوب المغرب العربي، محاولة إنزال قبضتها على خيراتها و طاقاتها الاقتصادية و البشرية، و الاستيلاء على مواقعها الاستراتيجية الهامة، كما أن إذكاء الحرب، و الإشادة بالخراب و الاستنزاف المادي و البشري، و بالويلات العديدة التي تفرضها على شعوب المنطقة (كما فعلت مجموعة "إلى الأمام" في بيانها المؤرخ ب 17 أبريل 1979¹⁵، لا يمكن تبريره مطلقا في نظرنا، بحجة تلبية المطامح الإستقلالية للصحراويين، و لا بحجة تحقيق مشروع "ثوري" وهمي لا وجود له على أرضية الواقع، مثل "الثورة في المنطقة" أو "استراتيجية الثورة في الغرب العربي"، أو غير ذلك من التنظيرات المجددة.

فهذا التعامل الصيبياني مع الحرب الدائرة، و التغاضي اللامسؤول عما تفرضه على شعوب المغرب العربي، من آلام و خسائر و تضحيات رهيبية، لا يخدم في شيء آفاق الوحدة المنشودة بينها، بل على العكس من ذلك، يعمق التناقضات و الجروح الأليمة، و يزيد من تدمير العلاقات التاريخية و النضالية المشتركة، و بذلك يساهم أنصار الحرب في مجموعة "إلى الأمام"، من حيث لا يحتسبون، في صب الماء في طاحونة الشوفينية و العداة بين شعوب المنطقة، و لا يغير في الأمر شيئا، ادعائهم محاربة التعصب

15. بيان سياسي أصدرته قيادة منظمة "إلى الأمام" بالسجن المركزي.

و الشوفينية، و علاوة على ذلك فإن إذكاء نار الحرب و الاقتتال بمبرر الثورة في الغرب العربي، أو مساندة الجمهورية الصحراوية، رغم مظهره الثوري البراق، ففي جوهره له جوانب رجعية تماماً، لأنه يوفر شروط تعمق تدخل القوى العظمى و يبادقها في المشكل، مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من ويلات على حرية شعوب المغرب العربي و إستقلالها، و لأنه موقف مضاد لطموح هذه الشعوب في الوحدة، و مضاد للتطور الحضاري و الاجتماعي و السياسي الذي تسعى إليه و تناضل من أجله. لذلك، و أمام الأوضاع التي تعيشها المنطقة و الأخطار التي أصبحت محدقة بشعوبها، من جراء استمرار التطاحن حول مسألة الصحراء، فإننا نعتبر أن اللجوء إلى حل سياسي للنزاع، بما يخدم مصلحة شعوب المغرب العربي و آفاق وحدتها المنشودة، و يفتح عهداً جديداً في العلاقات فيما بينها، موقف أصبحت تفرضه الظروف أكثر من أي وقت مضى، و نعتقد أن الحل السياسي السلمي يستجيب في الظروف الراهنة، لشعوب المغرب العربي في الوحدة، و يحول دون دفع المنطقة للسقوط فريسة للقوى العظمى.

5: تعامل "إلى الأمام" مع تناقضاتها الداخلية

من بين النقط المحورية التي إستندت عليها مجموعة "إلى الأمام" في انفصالها عن حزب التحرر و الاشتراكية في صيف 1970، مسألة الديمقراطية داخل الحزب، و إذا كانت "المركزية الديمقراطية" بالمضمون الذي مورست به آنذاك من طرف الحزب، تحتاج إلى تقييم نقدي، يشمل بنيتة السياسية و التنظيمية، فلا بد من تسليط الأضواء عن الكيفية التي كانت تطرح بها من طرف مجموعة الطلبة، الذين شكلوا "إلى الأمام" فيما بعد¹⁶، فلقد عاجلت هذه المجموعة مسألة الديمقراطية داخل حزب التحرر و الاشتراكية، من نفس المنطق الذي تعاملت به مع باقي القضايا السياسية التي طرحت حين ذاك، الحماس و العاطفة الثورية، و غياب النضج السياسي المرتبط بغياب التجربة السياسية، إذ لم يكن يحركها في طرح شعار تطبيق الديمقراطية في الحزب هدف جدي، من أجل توفير شروط أكثر ملائمة

16 . من خلال النص نقراً باستمرار، أن الطلبة هم من أسسوا منظمة "إلى الأمام"، و الحال أن هذا التأسيس ساهم فيه إلى جانب الطلبة مناضلون نقابيون وأساتذة و مهندسون و تلاميذ و حتى بعض الفلاحين و العمال.

لتطوير الصراع الإيديولوجي و السياسي الديمقراطي وسطه، و لأن فكرة الانشقاق، و تجاوز الحزب في إطار شعار تجاوز الأحزاب، تطورت و هيمنت داخل طلبة الحزب بالرباط، و على قاعدة هذه الأرضية، اتخذت مسألة الديمقراطية بعدا حادا، ارتبط بهدف إزاحة القيادة نهائيا عن طريق عقد مؤتمر وطني.

و انسجاما مع فكر هذه المجموعة، و مع طبيعة القطاع الذي كانت تتواجد فيه (الطلبة)، بحيث كان ينقصها طول النفس و النظرة الرحبة الأفق و التعامل العقلاني مع المشاكل، سعت إلى الحلول السهلة و السريعة، بعيدا عن تقديم وجهة نظر إيديولوجية و سياسية و جدية حول القضية موضوع الصراع. و بعد الانفصال، اصطدمت "إلى الأمام" في الأشهر الأولى من تأسيسها، بمشكلة التعامل مع التناقضات التي برزت وسطها، فوجدت نفسها لأول مرة أمام اختبار مدى إستعدادها لممارسة الديمقراطية في علاقاتها الداخلية، و رغم أن المعارضة جاءت من طرف واحد¹⁷، من الذين لعبوا دورا هاما في الانشقاق، و عضو في القيادة، و أنها كانت جزئية، و لم تخرج عن دائرة الفكر الإيديولوجي و السياسي العام للمجموعة، إلا أنها مع ذلك لفظته من صفوفها، دون ان تفتح مجال النقد و ممارسة الصراع الديمقراطي داخلها.

و في نهاية سنة 1971، تكرر نفس التعامل مع عضو مسؤول في القيادة¹⁸، عندما طرح وجهة نظر مخالفة للفكر السائد، بصدد الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للبلاد، فتمت محاصرة وجهة نظره، و مورس الإجهاز السياسي و التنظيمي في حقه، و انتهى الأمر بإبعاده من المسؤولية.

17 . يتعلق الأمر بالسيد حسن بنعدي، الذي، و إن ساهم في التأسيس، فما لبث أن تخلى و تراجع عن موقفه، و أصبح بعد ذلك أحد الأطر الأساسية و البارزة لبيروقراطية "الاتحاد المغربي للشغل"، و للمزيد من المعلومات على الشخص في تلك الحادثة يمكن الرجوع إلى استجواب للمعني بإحدى الإذاعات المغربية، حيث أكد على وعيه آنذاك بخطأ الأطروحات التي تبناها. و من المعلوم أن السيد حسن بنعدي كان أحد مؤسسي حزب "الأصالة و المعاصرة" الذي احتل فيه موقعا قياديا، قبل أن ينسحب منه فيما بعد.

18 . يتعلق الأمر هنا بالسيد ريموند بنعيم، الذي قاد أول محاولة سياسية يمينية و إصلاحية داخل منظمة "إلى الأمام"، أما سبب عزله فيرجع إلى ثلاثة أمور، أولهما موقفه السياسية، و ثانيهما، اتصافه بالخوف و الجبن كلما تعلق الأمر بإنجاز مهام نضالية كلف بها، و كمثل على ذلك تحول بيته إلى مخزن للمنشورات لم يتم بتوزيعها، و ثالثهما، انهياره النفسي و السياسي بعد انطلاق حملة اعتقالات 1972، حيث هدد المنظمة بإفشاء أسرارها إذا هي لم تقم بتوفير شروط تهريبه إلى الخارج، و هذا النموذج الثاني لما أسماه منظر الردة و حواريوه بضحايا غياب الديمقراطية داخل منظمة "إلى الأمام".

و بعد سنة 1972، و مع العزلة الخانقة، و تصاعد حدة الأزمة التي كانت تعيشها "إلى الأمام"، لم يستمر في الالتزام معها، أو الارتباط بها إلا أعداد قليلة جدا من الأعضاء و العاطفين، و خاصة المتبنين منهم، و المستعدين لتبني نهجها السياسي العام، الذي تبلور خلال 1970 - 1972، و الذين فرض عليهم القمع الإستمرار في الارتباط بها. و خلال سنوات 1972-1974، لم تظهر داخلها إلا اختلافات بسيطة، و لا تتعارض و الفكر العام السائد، لما عرفته هاته الفترة من جمود في وضعيتها السياسية و التنظيمية¹⁹، و استمرار تقلص هيكلها التنظيمي و قاعدتها الاجتماعية، و خاصة وسط القطاع الطلابي، الذي عاش القمع و الركود خلال هاتين السنتين. و من الانعكاسات البارزة لهذا الواقع على "إلى الأمام"، الإنسحابات التي أصبحت ظاهرة واسعة قياسا لحجمها. و كانت تجربة العزلة السياسية الخانقة التي عانت منها بعد 1974، و حملات القمع التي تعرضت لها مابين 1974-1976، و التي أدت بالأغلبية الساحقة من أعضائها إلى دخول السجون و المعتقلات، عاملا حاسما في ظهور خلافات عميقة و جوهرية داخلها، اتسعت لتشمل مجمل البنية الفكرية و التوجهات السياسية، فأعطت إتجاهين رئيسيين: اتجاه يرى ضرورة إعادة النظر في مجمل الفكر الإيديولوجي و السياسي و التنظيمي ل"إلى الأمام"، و باقي المجموعات اليسارية، منطلقا من التجربة و معتمدا عليها، كممارسة أبرزت الطريق المسدود الذي سلكته تلك المجموعات، و هذا الاتجاه عبر عنه عدد قليل جدا من المناضلين، أما الاتجاه الثاني، فاعتبر أن الخط السياسي الذي بلورته "إلى الأمام"، و مارست على هداه صحيح تماما، و أن التصفية السياسية و التنظيمية التي تعرضت لها شيء عابر، و يرتبط بأخطاء فردية، أما الخط السياسي فهو برئ، و يعتبر هذا الاتجاه، أن كل متشكك في التوجه الفكري و السياسي و التنظيمي ل"إلى الأمام" لا يسعى إلا لتبرئة أخطائه، هكذا رفض المعبرون عن هذا الرأي، أي نقاش أو تساؤل عن جوهر الفكر الإيديولوجي و السياسي لتلك المنظمة، بل رفعوه إلى مستوى التقديس لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، و لم يقفوا عند حد التشبث به

19. في تصريح لكاتب الوثيقة، صدر بسلسلة "أقصى اليسار" جريدة "الأحداث المغربية"، يكذب نفسه بنفسه بالنسبة لهاته الفترة.

كاملا، بل اجتهدوا لتطويره، فصاغوا ما سموه بنظرية "الثورة في الغرب العربي" التي تعتبر، دون منازع، قمة ما وصل إليه الفكر الانتهازي اليساري للمجموعات اليسارية.

و كانت المحاكمة في يناير 1977، أول مناسبة للإصطدام بين الاتجاهين، سواء فيما يخص التوجه العام، الذي ينبغي على المناضلين المعتقلين اختياره في المحاكمة، أو فيما يخص الموقف من مسألة الصحراء، و كيفية التعامل معها، إضافة للخلاف حول توقيت المحاكمة، إذ كان الاتجاه الأول يرى أن المطالبة بتعجيلها، و الدخول في إضراب عن الطعام من أجل ذلك موقف خاطئ، نظرا لمعطيات الأوضاع العامة التي كانت تعيشها البلاد آنذاك، و التوجه الفكري العام الذي سار عليه أصحاب الاتجاه الثاني، و حاولوا فرضه على مجموع المعتقلين في نفس القضية، من خلال فرض التعجيل بالمحاكمة، لهذه الاعتبارات رفض أصحاب الاتجاه الأول إضراب نونبر 1976، الذي كان شعاره "المحاكمة أو إطلاق السراح". و لقد طرح أصحاب هذا الاتجاه الثاني، ضرورة الدفاع في المحكمة عن نظرية "الثورة في الغرب العربي"، التي تجعل من الصحراء نقطة مركزية في برنامج "إلى الأمام"، و الدفاع كذلك عن "الجمهورية الصحراوية"، إلا أن أصحاب الاتجاه الأول رفضوا هذا الموقف جملة و تفصيلا، معتبرين أن ما يجب التركيز عليه هو المشاكل الداخلية للبلاد، لكن الموقف بشكل عام حسم في قاعة المحكمة لصالح التركيز على مسألة الصحراء، الأمر الذي سمح بإنزال أحكام جائرة بالغة القساوة على المناضلين المعتقلين.

و لقد عجل هذا الصراع بالقطيعة التامة السياسية و التنظيمية بيننا، باعتبارنا أصحاب وجهة النظر المعارضة و بين مجموعة "إلى الأمام"، ذلك أن الرأيين المتصارعين كانا على طرفي نقيض، و الخلافات كانت شاملة و عميقة.

و بعد المحاكمة مباشرة، بدأت مجموعة "إلى الأمام" تبذل كل الجهود من أجل تطويق و عزل أصحاب وجهة النظر المعارضة، و استعملت كل الأساليب للوصول الى أهدافها، فسعت في البداية إلى طمس الطابع السياسي للصراع، و تقديمه و كأنه صراع أشخاص تحركهم حزازات ذاتية، فبدأت تروج دعايات مغرضة عن المعارضين لها، مختلقة التهم الدنيئة و المنحطة في الصراع، و اهتمتهم بالتفسخ

الأخلاقي و الإنهزام السياسي، إلى غير ذلك من النعوت البديئة و الكاذبة، التي تجسد مستوى تخلف أصحابها، الذين لم يترددوا في استعمال أساليب رجعية إرهابية في الصراع، و لقد وجدت هاته الممارسات في البنية الفكرية و السياسية التي كانت سائدة وسط مجموعة "إلى الأمام" و العاطفين عليها، مرتعا خصبا للإزدهار، فبرزت الأفكار الفاشية التي تدعو إلى تصعيد الاضطهاد و عزل المعارضين، على مستوى المعتقلين السياسيين و عائلاتهم، و هذا ما مورس فعلا و بأشكال بشعة خلال نهاية سنة 1977، حيث وصل مستوى انحطاط الصراع إلى المقاطعة الكلامية، و حجز الأخبار السياسية عليهم، و تفتيش أمتعتهم و زنازهم و استفزازهم بشكل مستمر، إلى غير ذلك من الأساليب التي تكشف عن أشكال الاضطهاد التي استعملت في هذا الصراع، و غياب أبسط ممارسة ديمقراطية من طرف مجموعة "إلى الأمام"، بل أن حياة بعض المعارضين كانت مهددة، و ذلك ما صرح به أحد أعضاء تلك المجموعة أمام المعتقلين السياسيين قائلا "لو وجدنا في ظروف ملائمة لتصفيتهم جسديا، لما ترددنا في ذلك".

و لم يكن في استطاع مجموعة "إلى الأمام"، أن تواجه المعارضين لفكرها و خطها السياسي بغير هذه الأساليب، ذلك أن الخواء الفكري و السياسي هو ما يميزها، و لهذا فهي تتخوف أشد ما تتخوف من النقاش و الصراع السياسي، و لقد كانت تعتقد أنها بممارساتها المتخلفة الإرهابية ضد المخالفين لها في الرأي، ستعيد الاعتبار الزائل لفكرها، و وجودها السياسي و التنظيمي، و ستتمكن من إقبار الأفكار المعارضة، و الحيلولة دون امتدادها إلى صفوفها من جديد، إلا أن الواقع عنيد، و على صخرته تفتت "إلى الأمام" بأحلامها و آمالها المهزوزة، ذلك أن الصراع انفجر داخلها من جديد، بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات، و برز نفس الرأي الذي أعتقدت أنها تحصنت ضده، و أن أسباب وجوده داخلها قد انعدمت بقطيعة أصحابه معها، كما برزت آراء أخرى عديدة تتعارض و الاتجاه السائد، و ما أن انفجر الصراع من جديد، و بدأت المطالبة بممارسة الديمقراطية، حتى جاء جواب المسؤولين فيها كما كان منتظرا، فطردوا جميع المعارضين، و باتخاذ قرار الطرد الجماعي، الذي سبقته انسحابات كبيرة،

تكون مجموعة "إلى الأمام" قد عرفت النهاية المنطقية، و المنسجمة مع فكرها السياسي و الإيديولوجي و التنظيمي، الذي ما كان له أن يؤدي بها إلا إلى الطريق المسدود.

هكذا تبخرت كل ادعاءات مجموعة "إلى الأمام" حول الديمقراطية، و ظهرت على حقيقتها، كمجموعة طفيلية تعيش على هامش الصراع الطبقي و السياسي في البلاد، تكن عداوا للديمقراطية في صفوفها، و في المجتمع، و إذا كانت الأوهام حول إمكانية ممارسة الديمقراطية من طرف تلك المجموعة، قد ظلت تشد إليها العديد من المناضلين في السنوات الأخيرة، فلقد عانوا المرارة نتيجة أوهامهم، و تأكدوا باللموس من خلال تجربتهم الخاصة من معاداتها التامة للديمقراطية.

و إذا كانت "إلى الأمام"، قد حرصت منذ تأسيسها على طرد التناقضات من بين صفوفها، محاولة فرض انسجام و خضوع أعضائها و المرتبطين بها، للفكر السائد داخلها، و لم تتردد في ممارسة الاضطهاد السياسي و التعامل الرجعي مع المعارضين لفكرها و خطها السياسي، فإن من النتائج الطبيعية لهذا النهج، أن تصل إلى النهاية التي وصلت إليها بخسائر و تضحيات أكبر.

و كونها انتهت إلى الفشل التام و التشتت، لا يجعل من التضحيات الغالية التي قدمها المناضلون، الذين ارتبطوا بها تاريخيا، و انتهوا إلى القطيعة التامة معها، تذهب سدى، بل هي جزء من تضحيات شعبنا، على طريق صنع مستقبله المشرق، و دروسها غنية جدا، و مكسب لتدعيم النضال الديمقراطي في البلاد، و الابتعاد عن المآزق الخطيرة التي قد ينساق إليها المناضلون بدون وعي.

إن النزعات الطفولية المغامرة، قد تجد ما يغذيها في المجتمع في الظروف الحالية، خاصة في أوساط الشباب التعليمي، و أن مسaire هذه النزعات لن يؤدي، كما أثبتت التجربة ذلك، إلا إلى هدر طاقات نضالية هامة في الفراغ، و تقديم تضحيات غالية بشكل مجاني، و السير نحو انتكاسات، شعبنا في غنى عنها، و إننا إذ نطرح هذه الآراء النقدية الصريحة حول مجموعة "إلى الأمام"، و مواقفها السياسية أمام كل المناضلين التقدميين المغاربة، باعتبارنا أعضاء سابقين في هذه المجموعة، ساهمنا في

تجربتها خلال فترة من تاريخنا النضالي، نعلن بذات الوقت، تبرأنا التام من جميع ممارساتها السياسية و
المواقف التي عبرت عنها منذ سنة 1976²⁰.

و انسجاما مع المواقف التي عبرنا عنها أعلاه، و أمام المسار الموضوعي الذي سارت فيه مجموعة "إلى
الأمام"، و كافة المجموعات اليسارية الأخرى، منذ نشأتها إلى الآن، و الذي ارتبط لديها بالانغماس
المتزايد في النهج الإنتهازي اليساري، و في المواقف الطفولية اللامسؤولة دون أدنى عبء من التاريخ، أو
استفادة من تجربة سنوات طويلة من الانتكاسات المتتالية، فإننا نعلن أمام الرأي العام الديمقراطي،
قطيعتنا السياسية و التنظيمية التامة مع مجموعة "إلى الأمام"، و نعتبر أن المواقف التي قد يتم التعبير
عنها باسمها، لا تعيننا من قريب أو من بعيد، و لا تعبر عن رأينا بتاتا.

انتهى في 22/02/1980

توقيع :

المشتري بلعباس - عبد الله المنصوري - عبد العزيز الطرييق - أمناي إبراهيم - مشبال محمد أمين -
أحمد بوراس - أحمد بوغابة - عزوز لعريش - جمال بن عمر - يونس مجاهد .

تنبيه: كل الهوامش الواردة في الوثيقة هي موضوعة من طرف موقع " 30 غشت " بهدف تصحيح
بعض الأكاذيب و المغالطات و الافتراءات على التاريخ، دون تدخل في الأطروحات التي تجسد قمة ما
وصل إليه فكر الردة لدى المجموعة اليمينية التي تزعمها كل من المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري.

20 . كان على منظري الردة و صحبه، أن يعلنوا منطقيا تبرؤهم من تجربة المنظمة الماركسية - اللينينية المغربية "إلى الأمام" والحركة الماركسية - اللينينية
المغربية عموما، وذلك منذ التأسيس سنة 1970، ما داموا قد اعتبروا أن أطروحات تأسيسها كانت خاطئة.